مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية
KIRKUK CENTER FOR DIALOGUE AND STRATEGIC STUDIES

دورية - بحثية - محكّمة

# جواز السفر العراقي بين السمعة الدولية ومتطلبات الإصلاح المؤسسي

## التحديات، الإصلاحات والتوصيات

The Iraqi Passport: International Reputation and the Requirements of Institutional Reform

الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية
مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

الباحث: أحمد الهرمزي
تقرير تحليلي صادر عن المركز

# بيان حقوق النشر والإخلاء من المسؤولية

**جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية**

تُعبّر الآراء الواردة في هذه الدراسة عن وجهة نظر الباحث/الباحثين ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية.

يُمنع إعادة نشر هذه الدراسة أو أي جزء منها بأي وسيلة كانت دون الحصول على إذن خطي مسبق من المركز، ويُستثنى الاقتباس العلمي مع الإشارة إلى المصدر.

**للتواصل:**

البريد الإلكتروني : info@kirkukdialogue.org

الموقع الإلكتروني : www.kirkukdialogue.org

العنوان: جمهورية العراق – كركوك

مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

# فهرس المحتويات

. . . .

**الملخص التنفيذي / Abstract**

**الكلمات المفتاحية**

**تمهيد**

1. **المؤشرات القياسية لجوازات السفر**
2. **العوامل المؤثرة في مكانة الجواز العراقي دولياً**
3. **السمعة الدولية للجواز العراقي**
4. **التدابير المؤسسية الداخلية لرفع مكانة الجواز العراقي دولياً**
5. **توصيات لتعزيز التحرك الدبلوماسي والقنصلي**

**الخلاصة**

**الملاحق**


©مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية — جميع الحقوق محفوظة

# الملخص التنفيذي

**الملخص:**

يتناول هذا التقرير التحليلي مكانة جواز السفر العراقي في النظام الدولي، منطلقاً من قراءة منهجية لمؤشرات تصنيف الجوازات، ولا سيما مؤشر هِنلي ومؤشر جوازات السفر العالمي الصادر عن أرتون كابيتال، موضحاً سبب اختلاف ترتيب الجواز العراقي بين المؤشرين نتيجة تباين منهجيات احتساب التأشيرات الإلكترونية. ويحلل التقرير العوامل المؤسسية والأمنية والهجرية التي تشكّل السمعة الدولية للجواز، ويخلص إلى أن هذه السمعة يمكن وصفها بأنها «معترف بها رسمياً لكنها محدودة الثقة من حيث حرية التنقل». كما يستعرض التدابير الداخلية التي اتخذها العراق، من الجواز البيومتري والبطاقة الوطنية الموحدة إلى التعاون الأمني والقنصلي الدولي، ويقدّم حزمة توصيات عملية تتمحور حول القنصلية الإلكترونية والخط الساخن القنصلي والسفارات الافتراضية ودليل العلاقات الثنائية ودور الإعلام الموجّه، باعتبارها مساراً إصلاحياً متكاملاً لرفع تصنيف الجواز العراقي وتعزيز الثقة الدولية به.

**Abstract:**

This analytical report examines the international standing of the Iraqi passport. It compares the methodologies of the Henley Passport Index and Arton Capital's Passport Index, explaining why Iraq's ranking differs between them due to the way electronic visas are counted. It analyses the institutional, security, and migration-related factors shaping the passport's international reputation, concluding that it is officially recognized, yet limited in terms of mobility-related trust. The report reviews Iraq's domestic measures, including the biometric passport, the Unified National Card, and international security and consular cooperation. It also proposes a practical reform package, including an Iraqi e-consular platform, a 24/7 consular hotline, virtual embassies, bilateral relations guides, and targeted media outreach, as part of an integrated reform path to improve the passport's global ranking and strengthen international confidence in it.

**كلمات مفتاحية:** جواز السفر العراقي، حرية التنقل، مؤشر هِنلي، مؤشر جوازات السفر العالمي، الإصلاح القنصلي، الدبلوماسية الرقمية، أمن الوثائق، الهجرة غير النظامية


©مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية — جميع الحقوق محفوظة

## تمهيد

تُعدّ تصنيفات الجوازات الدولية من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى حرية التنقل التي يتمتع بها مواطنو الدول حول العالم، إذ لا يقتصر مفهوم قوة الجواز على الوثيقة ذاتها، بل يرتبط بدرجة الثقة الدولية بالدولة المُصدِرة له، وبطبيعة علاقاتها الدبلوماسية، واستقرارها الأمني والاقتصادي، ومدى التزامها بالمعايير الدولية الخاصة بالسفر والهجرة وأمن الوثائق.

وتعتمد المؤشرات العالمية المتخصصة في تصنيف الجوازات، مثل مؤشر هِنلي لجوازات السفر ومؤشر جوازات السفر العالمي، على قياس عدد الوجهات التي يستطيع حامل الجواز دخولها من دون تأشيرة مسبقة، أو من خلال تأشيرة عند الوصول، أو عبر ترتيبات إلكترونية مبسطة، مع اختلاف منهجية العدّ والتحديث بين مؤشر وآخر، لذلك قد تظهر فروقات في ترتيب الدولة الواحدة بحسب طبيعة المؤشر والمعايير التي يعتمدها.

ويمثل تصنيف الجوازات أداة تحليلية مهمة لصنّاع القرار، كونه يعكس جانباً من مكانة الدولة في النظام الدولي، وقدرتها على عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتسهيل حركة مواطنيها، كما أن تحسين ترتيب الجواز يتطلب جهداً مؤسسياً متكاملاً يشمل تعزيز العلاقات الدبلوماسية، وتوقيع اتفاقيات الإعفاء أو التسهيل القنصلي، وتطوير منظومة الجوازات البيومترية، والحد من مخاطر الهجرة غير النظامية، بما يسهم في رفع مستوى الثقة الدولية بالجواز الوطني وتوسيع خيارات السفر أمام المواطنين.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم استراتيجية عملية لتحسين صورة الجواز العراقي ورفع تصنيفه عالمياً، من خلال تعزيز الثقة الدولية بالجواز العراقي عبر الإصلاح القنصلي والأمني، وتقديم رؤية تحليلية متكاملة تربط بين السمعة الدولية، كفاءة المؤسسات، موثوقية الوثائق، وحضور الدولة في حماية مواطنيها خارج الحدود.

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

# 1. المؤشرات القياسية لجوازات السفر

## 1.1 مؤشر هِنلي لجوازات السفر

**طريقة العدّ**

يعطي مؤشر هِنلي الجواز نقطة واحدة لكل وجهة يستطيع حامل الجواز دخولها من دون تأشيرة مسبقة، ويشمل ذلك الدخول من دون تأشيرة، أو التأشيرة عند الوصول، أو تصريح الزائر، أو تصريح السفر الإلكتروني عندما لا يحتاج المسافر إلى موافقة حكومية مسبقة قبل السفر، أما إذا كانت الوجهة تتطلب تأشيرة مسبقة، أو تأشيرة إلكترونية يجب الحصول عليها قبل السفر، فإن الجواز لا يحصل على نقطة لتلك الوجهة، ولا يستخدم المؤشر أوزاناً إضافية؛ فالحساب يكون ثنائياً: إما نقطة واحدة أو صفر.

**مصدر البيانات**

يعتمد مؤشر هِنلي على بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي وقاعدة بيانات متخصصة بمتطلبات السفر والتأشيرات تستخدمها شركات الطيران والجهات المعنية بالسفر، ويغطي المؤشر مئة وتسعة وتسعين جوازاً ومئتين وسبعاً وعشرين وجهة سفر.

**طريقة الترتيب عند التساوي**

إذا حصلت عدة جوازات على الدرجة نفسها، فإنها تأخذ المرتبة نفسها، وبعد ذلك يأخذ الجواز التالي المرتبة التالية مباشرة، وليس المرتبة التي تأتي بعد عدد الجوازات المتساوية، فعلى سبيل المثال، إذا اشتركت ثلاثة جوازات في المرتبة العاشرة، فإن الجواز التالي يأتي في المرتبة الحادية عشرة، وليس في المرتبة الثالثة عشرة.

**التحديث**

يذكر مؤشر هِنلي أن بياناته تُحدَّث شهرياً، مع وجود سجل تاريخي يمتد إلى عشرين عاماً.

**أثر ذلك على العراق**

لأن مؤشر هِنلي لا يحتسب عادةً التأشيرة الإلكترونية التي تحتاج إلى طلب وموافقة قبل السفر كنقطة، فإن رصيد الجواز العراقي يظهر أقل في هذا المؤشر، لذلك تتحدث بعض تقارير هِنلي عن نحو تسع وعشرين وجهة تقريباً يمكن للعراقيين دخولها من دون تأشيرة مسبقة. (ملحق رقم 1)

## 1.2 مؤشر جوازات السفر العالمي الصادر عن شركة أرتون كابيتال

**طريقة العدّ**

يستخدم مؤشر جوازات السفر العالمي ما يُعرف بدرجة التنقل. وتشمل هذه الدرجة الوجهات التي يمكن دخولها من دون تأشيرة، والوجهات التي تمنح تأشيرة عند الوصول، وتصريح السفر الإلكتروني، والتأشيرة الإلكترونية إذا كانت تُصدر خلال ثلاثة أيام ، ولذلك قد يعطي هذا المؤشر الجواز العراقي درجة أعلى من مؤشر هِنلي، لأن بعض التأشيرات الإلكترونية السريعة تُحتسب ضمن الدرجة.

وفي صفحة العراق في هذا المؤشر، يظهر أن درجة التنقل للجواز العراقي تبلغ إحدى وأربعين وجهة، موزعة تقريباً على ثماني وجهات من دون تأشيرة، وتسع وعشرين وجهة بتأشيرة عند الوصول، وأربع وجهات من خلال تصريح سفر إلكتروني، في مقابل

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

مئة وسبع وخمسين وجهة تتطلب تأشيرة، كما يظهر ترتيب قوة الجواز في المرتبة الرابعة والتسعين، بينما يظهر الترتيب الفردي لقوة الجواز في المرتبة السابعة والتسعين بعد المئة.(ملحق رقم 2)

**مصدر البيانات والتحديث**

يذكر مؤشر جوازات السفر العالمي أن بياناته تعتمد على معلومات رسمية صادرة عن الحكومات، وأنها تُحدَّث بصورة لحظية، مع الاستفادة من معلومات إضافية يجمعها المستخدمون ومن بحث خاص يعتمد على مصادر موثوقة.

**طريقة الترتيب**

يعتمد المؤشر أكثر من نوع من الترتيب. فترتيب قوة الجواز يعتمد على درجة التنقل؛ وكلما زادت هذه الدرجة تحسّن ترتيب الجواز، أما الترتيب الفردي لقوة الجواز فيحاول كسر التعادل بين الجوازات، بحيث لا تبقى عدة جوازات في المرتبة نفسها، ويستخدم لذلك ثلاث مراحل: أولاً درجة التنقل، ثم نسبة الدخول من دون تأشيرة مقارنة بالتأشيرة عند الوصول، ثم مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كعامل ترجيح عند التساوي.

**لماذا يظهر العراق بتسع وعشرين وجهة في مؤشر هِنلي وبإحدى وأربعين وجهة في مؤشر جوازات السفر العالمي؟ (تحديث يونيو 2026) :**

السبب أن مؤشر هِنلي أضيق في طريقة العدّ، إذ لا يحتسب التأشيرة الإلكترونية إذا كانت تحتاج إلى طلب وموافقة قبل السفر، أما مؤشر جوازات السفر العالمي فهو أوسع في العدّ، لأنه يحتسب التأشيرة الإلكترونية إذا كانت سريعة وتصدر خلال ثلاثة أيام، ويضيفها إلى درجة التنقل.

وبصيغة مبسطة، فإن مؤشر هِنلي يحتسب الدخول من دون تأشيرة، والتأشيرة عند الوصول، وتصريح السفر الإلكتروني الذي لا يحتاج إلى موافقة مسبقة، ولا يحتسب عادةً التأشيرة الإلكترونية المطلوبة قبل السفر، أما مؤشر جوازات السفر العالمي فيحتسب الدخول من دون تأشيرة، والتأشيرة عند الوصول، وتصريح السفر الإلكتروني، والتأشيرة الإلكترونية السريعة التي تصدر خلال ثلاثة أيام، ولا يحتسب التأشيرة التقليدية أو التأشيرة الإلكترونية غير السريعة.

لذلك، عندما يقال إن الجواز العراقي يتيح دخول إحدى وأربعين وجهة، فإن ذلك يستند غالباً إلى منهجية مؤشر جوازات السفر العالمي، أما عندما يقال إنه يتيح دخول نحو تسع وعشرين وجهة، فإن ذلك يستند غالباً إلى منهجية مؤشر هِنلي أو إلى تقارير تعتمد مفهوماً أضيق لعبارة (دون تأشيرة مسبقة).

## 2- العوامل المؤثرة في مكانة الجواز العراقي دولياً

لا تقتصر دراسة وضع الجواز العراقي على مؤشرات ترتيب الجوازات الدولية فحسب، بل تمتد إلى تقارير صادرة عن دوائر هجرة وجهات أمنية ومراكز بحثية تناولت وثائق السفر والهوية العراقية من جوانب متعددة، منها إجراءات إصدار الجواز، وموثوقية الوثائق، ومخاطر التزوير، وإدارة الحدود، والهجرة غير النظامية، وتُظهر هذه التقارير أن تحسين مكانة الجواز العراقي يتطلب معالجة مؤسسية شاملة تشمل تطوير منظومة الوثائق المدنية، وتعزيز أمن الجوازات، وربط قواعد البيانات، ومكافحة التزوير، وتوسيع التعاون القنصلي والأمني مع الدول الأخرى.

وتكتسب هذه التقارير أهمية خاصة لأنها تنظر إلى الجواز بوصفه جزءاً من منظومة أوسع للهوية الوطنية، وليس مجرد وثيقة سفر، فالدول عند تقييمها لقوة أي جواز لا تعتمد فقط على عدد اتفاقيات الإعفاء من التأشيرة، بل تأخذ في الاعتبار مستوى الثقة بإجراءات

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

الإصدار، ودقة بيانات السجل المدني، وقدرة الدولة على منع انتحال الهوية، وضبط الوثائق المفقودة أو المسروقة. كما تراعي الدول معدلات الهجرة غير النظامية، ومدى التزام الدولة بالتعاون في ملفات إعادة القبول وتبادل المعلومات الأمنية.

## 3 - السمعة الدولية للجواز العراقي في ضوء التقارير المؤسسية والبحثية

تُظهر التقارير الصادرة عن دوائر الهجرة والجهات الأمنية والمراكز البحثية أن السمعة الدولية للجواز العراقي لا تُقاس فقط بعدد الدول التي تسمح لحامله بالدخول من دون تأشيرة، بل ترتبط بمجموعة أوسع من العوامل المؤسسية والأمنية والهجرية، فالجواز في نظر الدول المستقبلة ليس مجرد وثيقة سفر، وإنما هو امتداد لمنظومة الهوية الوطنية والسجل المدني وآليات إصدار الوثائق الرسمية داخل الدولة، لذلك فإن أي ضعف في منظومة الوثائق المدنية، أو وجود مخاطر تزوير، أو ارتفاع معدلات الهجرة غير النظامية، ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على ثقة الدول بالجواز وعلى مستوى القيود المفروضة على حامليه.

ومن خلال مراجعة التقارير المؤسسية، يمكن القول إن السمعة الدولية للجواز العراقي تتسم :

**اولا :** الحذر والتحفظ، فالدول لا تتعامل مع الجواز العراقي بوصفه وثيقة عديمة القيمة، بل تعترف به كوثيقة سفر رسمية صادرة عن دولة ذات سيادة، وتوجد نماذج من الجواز العراقي مسجلة في قواعد الوثائق الرسمية الأوروبية، بما في ذلك إصدارات مختلفة من الجواز العراقي خلال الأعوام الماضية، إلا أن هذا الاعتراف القانوني لا يعني بالضرورة وجود ثقة عالية أو حرية تنقل واسعة، فالفرق كبير بين الاعتراف بالجواز كوثيقة رسمية، وبين منحه امتيازات دخول واسعة من دون تأشيرة مسبقة.

توضح تقارير معلومات بلد المنشأ، ولا سيما التقارير المستخدمة من قبل دوائر الهجرة الأوروبية، أن أحد التحديات المرتبطة بالوثائق العراقية يتمثل في العلاقة بين الجواز والوثائق الداعمة التي تُستخدم لإصداره، فالجواز قد يكون صادراً بصورة رسمية، لكنه قد يحتوي على بيانات غير دقيقة إذا كانت الوثائق التي استُخدمت في طلبه غير صحيحة أو تم الحصول عليها بطرق غير سليمة، هذه النقطة مهمة جداً في تقييم سمعة الجواز، لأن الدول لا تكتفي بفحص الغلاف أو الشريحة أو الشكل الفني للجواز، بل تنظر إلى سلسلة إصدار الوثيقة كاملة، ابتداءً من شهادة الجنسية وبطاقة الهوية والسجل المدني، وصولاً إلى الجواز نفسه.

وتشير تقارير الهجرة الكندية إلى مثال واضح على هذه الإشكالية، إذ تناولت احتمال استخدام وثائق هوية أو شهادات جنسية غير صحيحة كوثائق تأسيسية للحصول على جواز عراقي جديد، وفي هذه الحالة قد يكون الجواز نفسه أصلياً من الناحية الفنية، لكنه مبني على معلومات غير صحيحة، وهذا النوع من المخاطر يضعف ثقة الدول المستقبلة بالجواز، لأنه يجعل عملية التحقق من هوية المسافر أكثر تعقيداً، ومن هنا تظهر أهمية إصلاح منظومة الوثائق المدنية، وليس فقط تطوير شكل الجواز أو إضافة خصائص أمنية إليه.

وتبرز وكالة الهجرة السويدية مثالاً آخر على السمعة الحذرة للوثائق العراقية، إذ تضع وثائق الهوية الصادرة من العراق ضمن فئة الوثائق التي تخضع لمتطلبات خاصة عند تقييم الهوية في قضايا الإقامة والجنسية. وهذا لا يعني رفضاً شاملاً للوثائق العراقية، لكنه يعني أن السلطات السويدية تتعامل معها بدرجة أعلى من التدقيق مقارنة بوثائق دول أخرى. كما أن إجراءات التحقق من الهوية والجواز في طلبات الإقامة والتأشيرة تعكس أن الدول الأوروبية تولي أهمية كبيرة للتحقق الشخصي، والمطابقة بين الشخص والوثيقة، والتأكد من أن الجواز صادر بناءً على معلومات صحيحة.

ومن الناحية الأمنية، تؤثر قضايا الوثائق المسروقة أو المفقودة أو المزورة في سمعة أي جواز دولياً، فالإنتربول يؤكد أهمية قواعد بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة باعتبارها أداة مركزية في أمن الحدود ومكافحة السفر غير المشروع. وعندما ترتبط منطقة ما بانتشار وثائق مزورة أو مسروقة أو ضعف في السيطرة على الوثائق، فإن ذلك ينعكس على مستوى التدقيق الذي يتعرض له

المسافرون القادمون منها. وفي حالة العراق، أدت عقود من النزاعات وعدم الاستقرار إلى تراكم صورة دولية حذرة حول الوثائق والهجرة، حتى مع وجود جهود رسمية لتحسين الإصدار والتدقيق.

وتكشف التقارير الحقوقية والبحثية المتعلقة بالتوثيق المدني في العراق أن مشكلة الجواز ترتبط أيضاً بمشكلة أعمق هي الوصول إلى الوثائق المدنية الأساسية، فوجود أشخاص بلا وثائق مدنية مكتملة، أو وجود صعوبات في تسجيل الولادات والزواج وإثبات الجنسية، ينعكس على جودة قاعدة البيانات الوطنية. وكلما كانت قاعدة الهوية المدنية أكثر اكتمالاً ودقة، زادت ثقة الدول الأجنبية بالجواز الصادر عنها، أما إذا وُجدت فجوات في التسجيل المدني أو صعوبات في توحيد البيانات بين المؤسسات، فإن ذلك يؤدي إلى ضعف الثقة الدولية، حتى لو كان الجواز نفسه يحمل خصائص أمنية حديثة.

**ثانيا:** ملف الهجرة غير النظامية، فالتقارير البحثية حول الهجرة من العراق، بما في ذلك تقارير المراكز الدولية المتخصصة في سياسات الهجرة، تشير إلى أن الهجرة غير النظامية من العراق مثّلت خلال فترات مختلفة موضوعاً مهماً بالنسبة للدول الأوروبية، وتتعامل الدول عادة مع قوة الجواز من خلال عاملين متلازمين: موثوقية الوثيقة من جهة، وسلوك حامليها في أنظمة الهجرة من جهة أخرى، فإذا ارتفعت معدلات طلبات اللجوء، أو تجاوز مدد الإقامة، أو استخدام طرق غير نظامية للوصول إلى أوروبا، فإن ذلك يدفع الدول إلى الإبقاء على التأشيرة المسبقة وتشديد متطلبات الدخول.

كما أن الدراسات الجامعية حول الهجرة العراقية تُظهر أن صورة العراق الهجرية تشكلت عبر مراحل طويلة من الحروب والعقوبات والنزوح والهجرة. فقد شهد العراق موجات هجرة كبيرة منذ حرب الخليج وما بعدها، ثم ازدادت التعقيدات بعد عام ٢٠٠٣ وما تلاه من اضطرابات أمنية وسياسية، هذه الخلفية التاريخية لا تزال تؤثر في كيفية نظر بعض الدول إلى الجواز العراقي، لأن سياسات التأشيرة لا تُبنى فقط على الوضع الحالي، بل تتأثر أيضاً بالتجارب السابقة وأنماط الهجرة المتراكمة.

ومن الأمثلة العملية على أثر السمعة الدولية للجواز العراقي أن كثيراً من الدول، ولا سيما الدول الأوروبية، لا تسمح لحامل الجواز العراقي بالدخول من دون تأشيرة مسبقة، بل تشترط تقديم طلب، ووثائق داعمة، وإثبات الغرض من السفر، والقدرة المالية، والعودة إلى بلد الإقامة، كما أن بعض الدول تتطلب حضوراً شخصياً أو إجراءات تحقق إضافية عند معالجة طلبات الإقامة أو التأشيرة، وهذا يعكس أن الجواز العراقي لا يتمتع حالياً بدرجة عالية من الثقة التلقائية التي تتمتع بها جوازات الدول ذات الاستقرار الأمني والاقتصادي والمؤسسي العالي.

ومع ذلك، ينبغي عدم تصوير السمعة الدولية للجواز العراقي بصورة سلبية مطلقة. فهناك تطور واضح في تسجيل نماذج الجواز العراقي، ووجود إصدارات أحدث، ومحاولات رسمية لتحسين التصنيف وتوسيع الاتفاقيات القنصلية. كما أن الاعتراف الدولي بالجواز قائم، لكن المشكلة الأساسية تكمن في محدودية حرية التنقل وارتفاع مستوى التدقيق. وهذا يعني أن تحسين السمعة ممكن، لكنه يتطلب إجراءات متراكمة لا تقتصر على وزارة واحدة أو قرار واحد.

ومن هذا المنطلق، فإن تحسين تصنيف الجواز العراقي يرتبط بإصلاحات داخلية وخارجية في آن واحد:

**المستوى الداخلي**، يتطلب الأمرالاستمرارفي تحديث أنظمة الأحوال المدنية والجوازات، واعتماد تقنيات تحقق دقيقة، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختصة.

## 4- التدابير المؤسسية الداخلية لرفع مكانة الجواز العراقي دولياً

اتخذ العراق خلال السنوات الأخيرة مجموعة من التدابير المؤسسية والأمنية والتقنية التي يمكن النظر إليها بوصفها خطوات عملية باتجاه تحسين مكانة الجواز العراقي وتعزيز الثقة الدولية به، ولا ترتبط هذه التدابير بالجواز وحده، بل تشمل منظومة أوسع تتصل

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

بالهوية المدنية، وإدارة الحدود، والتعاون الأمني، والحد من الهجرة غير النظامية، وتطوير قنوات التواصل مع الدول الأخرى، فتصنيف الجواز لا يتحسن فقط عبر توقيع اتفاقيات إعفاء من التأشيرة، وإنما يتأثر أيضاً بمدى ثقة الدول في نظام إصدار الوثائق، ودقة البيانات المدنية، وقدرة الدولة على منع التزوير، ومتابعة الوثائق المفقودة أو المسروقة، والتعاون في ملفات الأمن والهجرة والعودة.

يأتي الجواز الإلكتروني أو البيومتري في مقدمة التدابير التقنية التي اتخذها العراق، فاعتماد جواز يحتوي على خصائص أمنية حديثة يمثل خطوة مهمة في رفع موثوقية الوثيقة أمام سلطات المطارات والمنافذ الحدودية في الدول الأخرى، وتكمن أهمية الجواز البيومتري في أنه لا يعتمد على البيانات المكتوبة والصورة الشخصية فقط، بل يرتبط ببيانات حيوية تساعد على التحقق من هوية حامل الجواز وتقليل مخاطر انتحال الشخصية أو استخدام الوثائق المزورة. وقد أشارت دراسات أجنبية متخصصة في إدارة الحدود إلى أن العراق بدأ بإصدار الجوازات البيومترية، وأجرى عمليات فحص بيومترية وبيانية في عدد من المنافذ البرية والجوية، كما شارك معلومات بيومترية ونماذج من وثائقه مع شركاء دوليين، من بينهم الولايات المتحدة والإنتربول، ويمثل هذا النوع من التعاون مؤشراً مهماً على انتقال العراق من مرحلة الوثيقة التقليدية إلى منظومة أكثر ارتباطاً بالتحقق الأمني الدولي.

وتُعد البطاقة الوطنية الموحدة تدبيراً مكملاً لا يقل أهمية عن الجواز الإلكتروني. فالجواز القوي لا يقوم فقط على شكل الوثيقة النهائية، بل يعتمد على قوة الوثائق التأسيسية التي تُستخدم لإصداره. ومن هنا تظهر أهمية البطاقة الوطنية الموحدة، لأنها تسعى إلى دمج بيانات المواطن في وثيقة تعريفية مركزية أكثر دقة، بدلاً من الاعتماد على تعدد الوثائق القديمة مثل هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن. وكلما كانت قاعدة البيانات المدنية أكثر انتظاماً وتحديثاً، زادت ثقة الدول الأجنبية بأن الجواز العراقي يصدر بناءً على معلومات صحيحة وقابلة للتحقق. لذلك فإن تطوير البطاقة الوطنية الموحدة وربطها بمنظومة الجوازات يمثل أحد الأسس الداخلية الضرورية لتحسين سمعة الجواز العراقي خارجياً.

ومن التدابير المهمة أيضاً التوسع في الخدمات الإلكترونية المرتبطة بالجواز والبطاقة الوطنية، فقد أتاح العراق خدمات الحجز الإلكتروني والتقديم عبر المنصات الحكومية، وهو ما يساعد على تقليل الاحتكاك الإداري، وتنظيم المواعيد، وتوحيد الإجراءات، وتخفيف فرص التلاعب أو الوساطة غير القانونية. كما أن التحول الإلكتروني يسهم في بناء سجل إداري واضح للطلبات والمعاملات، ويعزز قدرة الدولة على مراجعة البيانات وتدقيقها. وهذه الجوانب، رغم أنها تبدو إجرائية، لها أثر مباشر على ثقة الدول الأخرى؛ لأن الدول المتقدمة في حرية السفر تعتمد عادة على أنظمة إصدار دقيقة وشفافة وقابلة للتتبع.

وعلى المستوى الأمني، يمثل تفعيل دور مكتب الإنتربول وتحديث التعاون معه خطوة ضرورية لتعزيز مكانة الجواز العراقي. فالإنتربول يوفر للدول الأعضاء قواعد بيانات مهمة تتعلق بالأشخاص المطلوبين والوثائق المسروقة والمفقودة والمزورة. وعندما تتمكن السلطات العراقية من الإبلاغ السريع عن الجوازات المفقودة أو المسروقة، وتبادل البيانات مع الشركاء الدوليين، فإن ذلك يقلل فرص استخدام الجواز العراقي في السفر غير المشروع أو في الجرائم العابرة للحدود. كما أن ربط المنافذ الحدودية بقواعد بيانات دولية يرفع مستوى الثقة بأن الدولة قادرة على السيطرة على وثائقها ومتابعة إساءة استخدامها.

وفي إطار التعاون الخارجي، اتجه العراق إلى توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات أمنية مع دول أوروبية، ومنها السويد، فقد شهد عام ٢٠٢٥ توقيع مذكرة تفاهم أمنية بين وزير الداخلية العراقي ووزير العدل السويدي، ركزت على تعزيز التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتبادل المعلومات، ومكافحة جرائم المخدرات والأسلحة غير المشروعة وغسل الأموال، إضافة إلى موضوعات الهجرة والعودة. وتكمن أهمية هذه المذكرة في أنها لا تتعلق بالجواز بصورة مباشرة، لكنها تؤثر في البيئة السياسية والأمنية التي تُبنى عليها قرارات التأشيرة. فكلما تحسن التعاون الأمني بين العراق والدول الأوروبية، زادت فرص بناء الثقة، وتراجعت المخاوف المرتبطة بالهجرة غير النظامية أو استخدام الوثائق في أنشطة غير قانونية.

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

أما في العلاقة مع ألمانيا، فيمكن ملاحظة وجود تعاون في ملف العودة الطوعية وإعادة الإدماج للمهاجرين العراقيين، ولا سيما عبر برامج تدعمها الحكومة الألمانية والمنظمة الدولية للهجرة. وتكمن أهمية هذا الملف في أن الدول الأوروبية تنظر إلى التعاون في العودة وإعادة القبول بوصفه عاملاً مهماً في سياسات التأشيرة. فإذا رأت الدولة المستقبلة أن العراق يتعاون في تحديد الهوية، وإصدار وثائق العودة، ومساعدة العائدين على الاندماج مجدداً، فإن ذلك يخفف من المخاوف المرتبطة ببقاء المسافرين بصورة غير قانونية بعد انتهاء التأشيرة، ولذلك فإن التعاون في ملف العودة لا ينبغي النظر إليه فقط كملف هجرة، بل كجزء من بناء الثقة الدولية بالجواز العراقي.

كما توجد برامج دولية حديثة لدعم العراق في مجال الإدارة المتكاملة للحدود، وتهدف هذه البرامج إلى تقوية التنسيق بين الجهات العراقية المعنية بالحدود، مثل وزارة الداخلية، وهيئة المنافذ الحدودية، ووزارة التخطيط، والهيئة العامة للجمارك، إضافة إلى تحسين تبادل المعلومات وإعداد خطط متابعة وتقييم. وتساعد هذه الخطوات على تحويل إدارة الحدود من إجراءات متفرقة إلى منظومة متكاملة قائمة على البيانات والتنسيق المؤسسي، ومن شأن ذلك أن ينعكس إيجابياً على صورة الجواز، لأن قوة الجواز ترتبط بقدرة الدولة على معرفة من يدخل ويخرج، وعلى مكافحة التهريب والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العراق بدأ باتخاذ تدابير متعددة لرفع مكانة الجواز، شملت تحديث الوثيقة نفسها عبر الجواز الإلكتروني، وتقوية الوثائق التأسيسية عبر البطاقة الوطنية الموحدة، وتوسيع الخدمات الإلكترونية، وتفعيل التعاون مع الإنتربول، وتوقيع مذكرات أمنية مع دول مثل السويد، والتعاون مع ألمانيا والمنظمات الدولية في ملفات العودة وإعادة الإدماج، فضلاً عن تطوير الإدارة المتكاملة للحدود، غير أن أثر هذه التدابير على ترتيب الجواز يحتاج إلى وقت، لأن التصنيف الدولي لا يتغير بمجرد إصدار وثيقة جديدة، بل يتطلب تراكم الثقة الدولية، وانخفاض مخاطر التزوير، وتحسن التعاون الأمني والقنصلي، وتوقيع اتفاقيات تسهيل الدخول أو الإعفاء من التأشيرة مع عدد أكبر من الدول.

أما على **المستوى الخارجي**، فيتطلب الأمر بناء ثقة متبادلة مع الدول الأخرى من خلال اتفاقيات قنصلية وأمنية، وتقديم ضمانات عملية تتعلق بأمن الوثائق وحركة المسافرين ، وبذلك يصبح تحسين مكانة الجواز العراقي نتيجة لمسار إصلاحي شامل، لا مجرد إجراء دبلوماسي منفرد.

وفقاً لقائمة البعثات العراقية في الخارج المنشورة على موقع وزارة الخارجية العراقية، يمتلك العراق شبكة دبلوماسية وقنصلية تضم نحو ٩٤ بعثة خارجية، موزعة على ٧١ سفارة، و٢٠ قنصلية أو قنصلية عامة، و٣ ممثليات دائمة لدى منظمات دولية. وتمتد هذه البعثات إلى نحو ٧١ دولة، الأمر الذي يعكس انتشاراً دبلوماسياً واسعاً نسبياً، غير أن أثر هذا الانتشار في تحسين مكانة الجواز العراقي يبقى مرتبطاً بمدى فاعلية الخدمات القنصلية، وتطوير المنصات الإلكترونية، وتوسيع الاتفاقيات القنصلية والأمنية مع الدول المضيفة.

## 5 -توصيات لتعزيز التحرك الدبلوماسي والقنصلي ورفع مكانة(ترتيب) الجواز العراقي

على الرغم من وجود تحركات دبلوماسية وأمنية اتخذها العراق خلال السنوات الأخيرة، ومنها التعاون مع بعض الدول الأوروبية في ملفات الأمن والهجرة والعودة، فإن هذه التحركات ما زالت بحاجة إلى توسيع وتنظيم مؤسسي حتى تتحول إلى سياسة خارجية فعالة تستهدف تحسين مكانة الجواز العراقي دولياً ، ورغم وجود مشاريع دولية لدعم العراق في حوكمة الهجرة وتعزيز إدارة الحدود والعودة وإعادة الإدماج، غير أن هذه الجهود، رغم أهميتها، لا تكفي وحدها ما لم تُربط بسياسة قنصلية رقمية نشطة تخاطب الدول الأجنبية والجاليات العراقية في الخارج بصورة مستمرة ومنظمة.

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

وعليه، توصي الدراسة بأن تتبنى الدائرة القنصلية في وزارة الخارجية العراقية برنامجاً وطنياً لتطوير "القنصلية الإلكترونية العراقية"، بحيث لا يقتصر العمل القنصلي على السفارات والقنصليات التقليدية، بل يمتد إلى منصة رقمية موحدة تقدم خدماتها للعراقيين في الخارج وللجهات الأجنبية ذات الصلة، ويجب أن تكون هذه المنصة مرتبطة بوزارة الداخلية ومديرية الجوازات والبطاقة الوطنية والجهات الأمنية المختصة ، بما يضمن سرعة التحقق من الهوية ودقة البيانات وسلامة الإجراءات.

وتتمثل **التوصية الاولى** في تطوير موقع وزارة الخارجية العراقية بصورة جذرية، فالموقع الحالي، رغم وجود بوابات وخدمات إلكترونية بسيطة مرتبطة به، لا يرقى إلى مستوى احتياجات الجالية العراقية في الخارج التي تُقدّر بالملايين، ولا يعكس بصورة كافية أهمية العمل القنصلي في حماية المواطنين وتحسين صورة الدولة، لذلك يجب إعادة بناء الموقع ليكون منصة خدمة وتواصل، لا مجرد واجهة أخبار وبيانات. وينبغي أن يتضمن الموقع خريطة تفاعلية للبعثات العراقية، ودليلاً قنصلياً لكل دولة، ونظام شكاوى ومتابعة، ومركز تحميل نماذج، ولوحة مؤشرات تبين عدد المعاملات المنجزة، ومتوسط مدة الإنجاز، ونسب الاستجابة، وحالات الطوارئ التي تمت معالجتها.، وتطوير منظومة الدعم القنصلي الالكترونية العراقية في موقع وزارة الخارجية بحيث يكون متعددة اللغات بغير العربية والإنكليزية ولا سيما الألمانية والفرنسية و الاسبانية والتركية، بحسب كثافة الجاليات العراقية في تلك الدول، وينبغي أن تضم هذه البوابة خدمات اضافية غيرحجز المواعيد، و متابعة المعاملات ، كما يجب أن توفر البوابة قاعدة معلومات واضحة عن المتطلبات القنصلية في كل دولة، ورسوم الخدمات، والمدة الزمنية المتوقعة لإنجاز المعاملة، والوثائق المطلوبة، بما يقلل من الاعتماد على الوسطاء والمعلومات غير الرسمية.

وتتمثل **التوصية الثانية** في إنشاء خط ساخن قنصلي عراقي يعمل على مدار الساعة، مع أولوية للحالات الطارئة، مثل فقدان الجواز، الاحتجاز، الوفاة، الكوارث، النزاعات، الاتجار بالبشر، العنف الأسري، أو تعذر العودة، وينبغي أن يكون هذا الخط متعدد اللغات، وأن يرتبط بغرفة عمليات في وزارة الخارجية قادرة على التنسيق مع السفارات العراقية ووزارة الداخلية والسلطات المحلية في دول الإقامة وتقديم خدمات قانونية عامة ، إن وجود خط ساخن فعال لا يخدم المواطن فقط ، بل يعزز صورة الدولة بأنها قادرة على رعاية مواطنيها خارج الحدود، وهو عنصر مهم في بناء الثقة الدولي ، وان لا يقتصر هذا الخط على دعم موظفي السفارات العراقية.(كما هو معمول بة حاليا).

وتتمثل **التوصية الثالثة** في إنشاء "سفارات افتراضية" أو صفحات قنصلية رسمية موجهة للدول التي لا توجد فيها بعثة عراقية مقيمة، أو للدول التي تضم جالية عراقية لكنها لا تحصل على تغطية قنصلية كافية، ولا يُقصد بالسفارة الافتراضية بديلاً كاملاً عن التمثيل الدبلوماسي، بل نافذة رسمية تقدم المعلومات والخدمات الأولية، وتتيح التواصل مع المواطنين والجهات المحلية، وتنشر التعليمات القنصلية، وتروج للثقافة العراقية، وتوضح إجراءات السفر والوثائق ،ويمكن لهذه السفارات الافتراضية أن تكون أداة مهمة أيضاً في الدول التي لا توجد فيها علاقات دبلوماسية كاملة، أو في البيئات التي تحتاج فيها الدولة إلى تواصل شعبي وثقافي قبل فتح تمثيل رسمي.

وتتمثل **التوصية الرابعة** في ربط الدبلوماسية القنصلية الرقمية بتحسين تصنيف الجواز العراقي، فالدائرة القنصلية يمكن أن تستخدم المنصة الإلكترونية ليس فقط لخدمة المواطنين، بل لتزويد الدول الأخرى ببيانات موثوقة عن الوثائق العراقية، ونماذج الجوازات، وآليات التحقق، وإجراءات الإبلاغ عن الجوازات المفقودة أو المسروقة، وقنوات الاتصال الرسمية، كما يمكن إنشاء وحدة متخصصة داخل الدائرة القنصلية لمتابعة اتفاقيات الإعفاء من التأشيرة، أو التأشيرة عند الوصول، أو التأشيرة الإلكترونية، وتحديد الدول ذات الأولوية، وإعداد ملفات تفاوضية تستند إلى بيانات دقيقة عن أعداد المسافرين العراقيين، ونسب الالتزام بالتأشيرات، ومعدلات العودة، والتعاون الأمني والاقتصادي.

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

وبناءً على ما تقدم، فإن التحرك الدبلوماسي العراقي موجود، لكنه يحتاج إلى نقلة نوعية من التحرك المحدود إلى العمل المؤسسي المنظم ، فرفع مكانة الجواز العراقي لا يتحقق بمجرد توقيع اتفاقيات متفرقة، بل عبر بناء ثقة مستمرة مع الدول الأخرى، وتحسين الخدمات القنصلية، وتحديث المنظومة الرقمية، وتقديم نموذج عملي يثبت أن العراق قادر على إدارة وثائقه ومواطنيه في الخارج بكفاءة وشفافية، ومن شأن القنصلية الإلكترونية، وخدمة وثيقة العودة، والخط الساخن، والسفارات الافتراضية، وتحديث موقع وزارة الخارجية، أن تشكل حزمة إصلاحية متكاملة تعزز ثقة المواطن والدول الأجنبية بالجواز العراقي وبالمؤسسة القنصلية العراقية.

## 5.1-إعداد دليل العلاقات الثنائية لكل بعثة عراقية في الخارج

توصي الدراسة بأن تلتزم كل سفارة عراقية في الخارج بإعداد "دليل العلاقات بين العراق والدولة المضيفة"، وأن يُنشر هذا الدليل على الموقع الإلكتروني للسفارة وباللغات المناسبة، ولا سيما العربية ولغة الدولة المضيفة واللغة الإنكليزية. ويجب أن يكون هذا الدليل وثيقة تعريفية رسمية ومحدثة تُبرز طبيعة العلاقة بين العراق والدولة المضيفة، وتُستخدم كأداة إعلامية ودبلوماسية وقنصلية في آن واحد.

ينبغي أن يتضمن الدليل شرحاً موجزاً عن العراق من حيث موقعه الجغرافي، تاريخه، نظامه السياسي، اقتصاده، ثقافته، موارده، فرص الاستثمار، وتطوره المؤسسي، مع التركيز على الإصلاحات المرتبطة بالوثائق والجواز الإلكتروني والبطاقة الوطنية والخدمات القنصلية. كما يجب أن يتضمن شرحاً عن الدولة المضيفة، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي فيها، وأهمية العلاقة معها بالنسبة للعراق، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الأمنية أو التعليمية.

كما يجب أن يحتوي الدليل على فصل خاص بتاريخ العلاقات الثنائية بين العراق والدولة المضيفة، يتناول تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية، أهم الزيارات الرسمية المتبادلة، الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة، مجالات التعاون القائمة، وحجم التبادل التجاري والاستثماري إن وجد. ويساعد هذا الفصل على إبراز أن العلاقة بين العراق وتلك الدولة ليست علاقة قنصلية محدودة، بل علاقة دولة بدولة لها تاريخ ومصالح مشتركة.

ومن الضروري أن يتضمن الدليل بيانات عن الجالية العراقية في الدولة المضيفة، بما يشمل العدد التقديري للعراقيين، أماكن تمركزهم، أوضاعهم القانونية، مستويات الاندماج، مساهماتهم العلمية والاقتصادية والثقافية، وأبرز التحديات التي تواجههم. فالجالية العراقية تمثل جزءاً مهماً من صورة العراق في الخارج، ويمكن أن تكون جسراً لتعزيز العلاقات وتحسين سمعة المواطن العراقي والجواز العراقي، إذا جرى التعامل معها بوصفها رصيداً دبلوماسياً لا مجرد ملف خدمي.

كما ينبغي أن يتضمن الدليل قسماً خاصاً بالخدمات القنصلية التي تقدمها السفارة، مثل إصدار وتجديد الجوازات، وثيقة العودة، التصديقات، الوكالات، تسجيل الولادات والوفيات والزواج، خدمات البطاقة الوطنية، وخطوط الطوارئ. ويجب أن تُعرض هذه الخدمات بطريقة واضحة ومبسطة، مع بيان الوثائق المطلوبة، الرسوم، المدد الزمنية المتوقعة، وروابط الحجز أو التقديم الإلكتروني. ومن شأن ذلك أن يعزز ثقة المواطنين بالسفارة ويقلل الاعتماد على الوسطاء أو المعلومات غير الدقيقة.

ويُقترح كذلك أن يتضمن الدليل قسماً موجهاً إلى مؤسسات الدولة المضيفة، مثل وزارات الخارجية والداخلية والهجرة والشرطة والجامعات ومراكز البحوث، يشرح منظومة الجواز العراقي، والوثائق الرسمية العراقية، وآليات التحقق، والتعاون مع وزارة الداخلية والإنتربول، والإجراءات المتخذة لمكافحة التزوير والهجرة غير النظامية. وهذا القسم مهم لأنه يساعد الجهات الأجنبية على فهم التطورات المؤسسية في العراق، ويقلل الاعتماد على تقارير قديمة قد لا تعكس الواقع الحالي.

ويجب أن يكون هذا الدليل وثيقة محدثة سنوياً، وأن تُرسل نسخة منه إلى وزارة الخارجية العراقية والدائرة القنصلية، مع اعتماد نموذج موحد لجميع السفارات يضمن وحدة الرسالة الدبلوماسية العراقية مع ترك مساحة لكل بعثة لإضافة خصوصية الدولة المضيفة.

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

وبذلك يتحول الدليل إلى أداة عملية لتحسين صورة العراق، وتعزيز التواصل مع الجالية، ودعم جهود رفع مكانة الجواز العراقي، وبناء ثقة أكبر مع الدول التي توجد فيها البعثات العراقية.

## 5-2 دور الإعلام في تحسين صورة الجواز العراقي وترتيبه دولياً

يمثل الإعلام أداة مهمة في تحسين صورة الجواز العراقي دولياً، لأن سمعة الجواز لا تتأثر فقط بالاتفاقيات القنصلية أو الإجراءات الأمنية، بل تتأثر أيضاً بالصورة العامة التي تُبنى عن الدولة ومواطنيها في الخارج، فكلما كانت الرسالة الإعلامية العراقية واضحة ومنظمة ومتعددة اللغات، زادت قدرة العراق على شرح الإصلاحات التي اتخذها في مجال الجواز الإلكتروني، والبطاقة الوطنية الموحدة، ومكافحة التزوير، وتطوير الخدمات القنصلية، والتعاون الأمني مع الدول الأخرى.

ومن الضروري أن لا يقتصر الإعلام الرسمي على نشر أخبار محلية باللغة العربية، بل يجب أن يتجه إلى إعداد تقارير دورية بلغات مختلفة، ولا سيما الإنكليزية والفرنسية والألمانية والسويدية، بحسب الدول التي تضم جاليات عراقية كبيرة أو التي تمثل هدفاً للتعاون القنصلي. فالنشر بلغات متعددة يساعد على إيصال الرسالة إلى وزارات الخارجية، ودوائر الهجرة، ومراكز البحوث، والصحافة الأجنبية، والرأي العام في الدول المضيفة ، كما يحدّ من اعتماد المؤسسات الأجنبية على تقارير قديمة أو غير دقيقة عن العراق ووثائقه وهجرة مواطنيه.

ويجب أن تركز هذه التقارير الإعلامية على عرض الحقائق والإجراءات العملية، لا على الخطاب الدعائي. فعلى سبيل المثال، يمكن إعداد تقرير بعنوان "تحديث منظومة الجواز العراقي"، يشرح خصائص الجواز الإلكتروني وآليات التحقق من الهوية، وتقرير آخر عن "البطاقة الوطنية الموحدة" يوضح دورها في تقوية قاعدة البيانات المدنية، وتقرير ثالث عن "التعاون العراقي مع الإنتربول" يبين إجراءات الإبلاغ عن الجوازات المسروقة والمفقودة ومكافحة التزوير، كما يمكن إعداد تقارير عن الاتفاقيات الأمنية والقنصلية التي يوقعها العراق مع الدول الأخرى، مع بيان أثرها في بناء الثقة وتسهيل حركة المواطنين.

وينبغي أن يشمل هذا الجهد الإعلامي التعاون مع مجلس القضاء الأعلى العراقي لإصدار تقارير أو بيانات دورية عن الإجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بمكافحة تزوير الوثائق والجوازات، وملاحقة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، والجرائم المرتبطة بالهجرة غير النظامية. فوجود معلومات قضائية موثوقة ومنشورة بلغات متعددة يعزز ثقة الدول الأجنبية بأن العراق لا يكتفي بتطوير الوثائق من الناحية الفنية، بل يتخذ أيضاً إجراءات قانونية فعلية ضد إساءة استخدام الجواز والوثائق الرسمية. ويمكن لهذه التقارير أن تتضمن إحصاءات عامة عن القضايا المحسومة، وأنواع الجرائم المرتبطة بتزوير الوثائق، والعقوبات القانونية، مع مراعاة سرية التحقيقات والخصوصية القضائية. ومن شأن ذلك أن يدعم صورة الجواز العراقي باعتباره وثيقة محمية بمنظومة قانونية وقضائية، لا مجرد وثيقة إدارية.

وينبغي أن تتولى وزارة الخارجية، بالتنسيق مع وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى، إنشاء وحدة إعلام قنصلي دولي تكون مهمتها إنتاج محتوى مهني موجه للخارج. وتشمل مهام هذه الوحدة إعداد نشرات شهرية، تقارير سنوية، مقاطع تعريفية قصيرة، صفحات معلومات متعددة اللغات، وملفات جاهزة للصحافة الأجنبية، كما يجب أن تُرسل هذه المواد إلى السفارات العراقية، لتقوم بنشرها في مواقعها وحساباتها الرسمية، وإيصالها إلى الجهات الحكومية والإعلامية في بلد الاعتماد.

ومن المهم أيضاً تطوير موقع وزارة الخارجية العراقية ليكون منصة إعلامية وخدمية حديثة، لا مجرد موقع لنشر الأخبار، فالموقع ينبغي أن يعرض معلومات واضحة عن البعثات العراقية، الخدمات القنصلية، الجوازات، وثيقة العودة، التصديقات، والتعليمات الخاصة بالعراقيين في الخارج، كما يجب أن يتضمن قسماً خاصاً باللغة الإنكليزية واللغات الأخرى لشرح الإصلاحات التي اتخذها العراق في مجال الوثائق والسفر والهجرة.

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

وبذلك يصبح الإعلام جزءاً من الدبلوماسية القنصلية، لا نشاطاً جانبياً، فالإعلام المنظم قادر على تصحيح الصورة، إبراز الإصلاحات، بناء الثقة، ومساعدة الجواز العراقي على اكتساب سمعة أفضل تدريجياً أما غياب الرسالة الإعلامية أو ضعفها، فيترك المجال للصور النمطية والتقارير القديمة كي تستمر في التأثير على سمعة الجواز العراقي دولياً.

## الخلاصة

إن تحسين السمعة الدولية للجواز العراقي يحتاج إلى مسار مؤسسي متكامل يقوم على عدة محاورمشتركة و يمكن تلخيص السمعة الدولية للجواز العراقي حاليا بأنها سمعة "معترف بها رسمياً لكنها محدودة الثقة من حيث حرية التنقل"، فالمشكلة لا تكمن في عدم اعتراف العالم بالجواز العراقي، بل في أن كثيراً من الدول تتعامل معه بدرجة عالية من الحذر بسبب عوامل تتعلق بالتوثيق المدني، ومخاطر التزوير، والهجرة غير النظامية، والتاريخ الأمني والسياسي، ولذلك فإن رفع مكانة الجواز العراقي دولياً يتطلب بناء ثقة طويلة الأمد، تبدأ من الداخل عبر إصلاح منظومة الهوية والوثائق، وتمتد إلى الخارج عبر الاتفاقيات والتعاون الأمني والقنصلي والدبلوماسي.

## الملاحق

**ملحق رقم (1): أسماء الدول والوجهات بحسب مؤشر هِنلي لجوازات السفر — Henley Passport Index**

**أولاً: وجهات لا تتطلب تأشيرة مسبقة**

1. دومينيكا: دخول من دون تأشيرة
2. هايتي: دخول من دون تأشيرة
3. إيران: دخول من دون تأشيرة
4. ماليزيا: دخول من دون تأشيرة، مع تعبئة بطاقة وصول
5. ميكرونيسيا: دخول من دون تأشيرة
6. سورينام: دخول من خلال بطاقة سياحية
7. تونس: دخول من دون تأشيرة
8. زامبيا: دخول من دون تأشيرة

**ثانياً: وجهات تمنح تأشيرة عند الوصول**

9. بوروندي: تأشيرة عند الوصول
10. ساحل العاج: تسجيل مسبق أو تأشيرة عند الوصول بحسب شروط الدخول
11. جيبوتي: تأشيرة عند الوصول
12. غينيا بيساو: تأشيرة عند الوصول
13. كمبوديا: تأشيرة عند الوصول
14. جزر القمر: تأشيرة عند الوصول
15. لاوس: تأشيرة عند الوصول
16. لبنان: تأشيرة عند الوصول
17. ماكاو: تأشيرة عند الوصول
18. مدغشقر: تأشيرة عند الوصول.
19. جزر المالديف: تأشيرة عند الوصول
20. موزمبيق: تأشيرة عند الوصول

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

21. باكستان: تأشيرة عند الوصول أو ترتيب إلكتروني مسبق بحسب نوع السفر
22. بالاو: تأشيرة عند الوصول
23. .رواندا: تأشيرة عند الوصول
24. تيمور الشرقية: تأشيرة عند الوصول
25. توفالو: تأشيرة عند الوصول
26. ساموا: تأشيرة عند الوصول

**ثالثاً: وجهات تتطلب تصريح سفر إلكترونياً مبسطاً**

27. كينيا: تصريح سفر إلكتروني قبل السفر
28. سريلانكا: تصريح سفر إلكتروني أو تأشيرة عند الوصول بحسب النظام المعمول به
29. سيشل: تصريح أو تسجيل سياحي إلكتروني قبل السفر

## ملحق رقم (2): أسماء الدول والوجهات بحسب مؤشر جوازات السفر العالمي — Passport Index / Arton Capital

**أولاً: وجهات لا تتطلب تأشيرة مسبقة**

دومينيكا: دخول من دون تأشيرة لمدة واحد وعشرين يوماً
هايتي: دخول من دون تأشيرة لمدة تسعين يوماً
إيران: دخول من دون تأشيرة لمدة ثلاثين يوما
ماليزيا: تتطلب بطاقة وصول لمدة ثلاثين يوماً
ميكرونيسيا: دخول من دون تأشيرة لمدة ثلاثين يوماً
سورينام: تتطلب بطاقة سياحية لمدة تسعين يوماً
تونس: دخول من دون تأشيرة لمدة خمسة عشر يوماً
زامبيا: دخول من دون تأشيرة لمدة تسعين يوماً

**ثانياً: وجهات تتطلب تأشيرة عند الوصول أو تتيحها عند الوصول**

وروندي: تأشيرة إلكترونية أو تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً
كمبوديا: تأشيرة إلكترونية أو تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً
جزر القمر: تأشيرة عند الوصول لمدة خمسة وأربعين يوما
جيبوتي: تأشيرة إلكترونية أو تأشيرة عند الوصول لمدة تسعين يوماً
غينيا بيساو: تأشيرة عند الوصول لمدة تسعين يوماً
لاوس: تأشيرة إلكترونية أو تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوما
لبنان: تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً
ماكاو: تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً
مدغشقر: تأشيرة إلكترونية أو تأشيرة عند الوصول لمدة تسعين يوماً
. جزر المالديف: تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً
موزمبيق: تأشيرة إلكترونية أو تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً
بالاو: تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً
رواندا: تأشيرة إلكترونية أو تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً
ساموا: تأشيرة عند الوصول لمدة تسعين يوماً
سريلانكا: تصريح سفر إلكتروني أو تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً
تيمور الشرقية: تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً
توفالو: تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً

جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

**ثالثاً: وجهات تتطلب تصريحاً أو تسجيلاً إلكترونياً قبل السفر**

كينيا: تصريح سفر إلكتروني لمدة تسعين يوماً

ساحل العاج: تسجيل مسبق لمدة تسعين يوماً

سيشل: تسجيل سياحي لمدة تسعين يوماً

سريلانكا: تصريح سفر إلكتروني أو تأشيرة عند الوصول لمدة ثلاثين يوماً

**رابعاً: وجهات تتطلب تأشيرة إلكترونية قبل السفر**

أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أستراليا، جزر البهاما، البحرين، بنين، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، تشاد، كولومبيا، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الغابون، غانا، غينيا، غويانا، هونغ كونغ، إندونيسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، لاوس، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريتانيا، مولدوفا، موزمبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، نيجيريا، عُمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، قطر، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، صربيا، سيراليون، سنغافورة، الصومال، كوريا الجنوبية، جنوب السودان، سوريا، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، زيمبابوي.

**خامساً: وجهات تتطلب تأشيرة مسبقة**

تشمل أغلب الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية وعدداً كبيراً من الدول الآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية، ومنها: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، السويد، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، النرويج، سويسرا، النمسا، بلجيكا، هولندا، الدنمارك، فنلندا، أيرلندا، اليابان، الصين، الهند، روسيا، تركيا، الأردن، الكويت، المغرب، جنوب أفريقيا، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، أستراليا ونيوزيلندا.

**ملاحظة:** بعض الدول قد تتيح لجواز السفر العراقي تاشيرة مسبقة أو تأشيرة إلكترونية اذا توافرت شروط معينة ، وقد تختلف البيانات اعتمادا على التحديثات التي تجريها المواقع الكترونيا ، لذلك يجب العودة الى مواقع المؤشرات الدولية للتاكد من التحديثات .

## ملحق رقم (3): أهم التقارير المؤسسية والبحثية التي تناولت جواز السفر العراقي — Key Institutional and Research Reports

| Entity | Type of Entity | Language | Report Topic | Relevance to Your Report |
|---|---|---|---|---|
| Norwegian Country of Origin Information Centre – Landinfo | Government / Migration Authority | English | Iraqi travel and identity documents | Explains the types of Iraqi passports, the issuance of new-series passports, and the requirements for obtaining a passport and supporting identity documents. |
| Immigration and Refugee Board of Canada | Official Immigration and Refugee Authority | English / French | Forgery of Iraqi documents | Discusses the prevalence of forged documents in Iraq, including passports, identity cards, and nationality certificates, as well as state efforts to combat document fraud. |


جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Immigration and Refugee Board of Canada | Official Immigration and Refugee Authority | English / French | Appearance and versions of the Iraqi passport | Addresses the appearance of Iraqi passports, whether passports issued in the Kurdistan Region differ from those issued in Baghdad, and changes introduced after 2009. |
| Swedish Migration Agency | Official Migration Authority | Swedish / English | Assessment of identity documents | Notes that identity documents from Iraq are subject to specific requirements when assessing identity in citizenship and residence cases. |
| Council of the European Union – Official Document Database | Official European Body | Multiple Languages | Iraqi passport specimens | Displays Iraqi passport specimens registered in Europe, including versions issued from 2004, 2009, and 2023. |
| INTERPOL | International Police Organization | English / Arabic | Stolen and lost passports | Explains the importance of the Stolen and Lost Travel Documents database and refers to cases involving stolen Iraqi passports or documents used in unlawful travel. |
| International Institute for Law and Human Rights | Research / Human Rights Institution | English | Civil documentation in Iraq | Examines problems related to civil documentation in Iraq and their impact on legal identity, nationality, and access to services. Useful for linking the passport system to the civil registry system. |
| Centre on Migration, Policy and Society – University of Oxford | Academic Research Centre | English | Iraqi migration | Studies patterns of Iraqi migration from the Gulf War period to 2003, which is useful for understanding the historical background of Iraq's passport image and migration profile. |
| Academic Study on Border and Migration Management in Iraq | Academic Research | English | Border management and migration control | Discusses Iraq's border systems, entry and exit requirements, the role of the Ministry of Interior, and the use of databases. |
| International Centre for | International Research Institution | English | Irregular migration from Iraq | Provides a recent study on the dynamics of irregular migration in |


جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Migration Policy Development | | | | Iraq and the Kurdistan Region, which is important for understanding one of the factors influencing visa restrictions. |


جميع الحقوق محفوظة © مركز كركوك للحوار والدراسات الاستراتيجية